



مكتب هيئة التنسيق في القاهرة :

من مكتبنا في القاهرة تم التوقيع على بروتوكول مشترك مع المجلس الوطني تمهدًا لعقد المؤتمر السوري في الشهر القادم في ظل الجامعة العربية وسنوا فيكم بالتفاصيل لاحقاً.

نص الاتفاق بين: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي والمجلس الوطني السوري المقدم للأمانة العامة للجامعة العربية كوثيقة سياسية مشتركة تقدم إلى مؤتمر المعارضة السوري المنوي عقده تحت مظلة الجامعة العربية في يناير/كانون الثاني / 2012 م.

إثر مباحثات امتدت لأكثر من شهر وخلالها تواصل مع قيادة الهيئة والمجلس، اتفق الطرفان على ما يلي:

- 1- رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد ولا يعتبر التدخل العربي أجنبياً.
- 2- حماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 3- التأكيد على صون وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب السوري بكل أطيافه ورفض وإدانة الطائفية والتجييش الطائفي وكل ما يؤدي إلى ذلك.
- 4- نعتر بموافق الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين المسلمين المطالبين بالحرية، وننفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة ونحمل النظام كامل المسؤولية في ذلك.

في المرحلة الانتقالية:

أولاً: تبدأ المرحلة الانتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه، الأمر الذي يعني سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية، وتنتهي بإقرار دستور جديد للبلاد يضمن النظام البرلماني الديمقراطي المدني التعددي والتدابي وانتخاب برلمان ورئيس جمهورية على أساس هذا الدستور.

ثانياً: المرحلة الانتقالية بهذا المعنى هي الفترة التي تقع بين قيام سلطة ائلافية إثر سقوط النظام وقيام مؤسسات الدولة وفق دستور دائم يقره الشعب ولا تتجاوز السنة من تاريخ قيامها قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثالثاً: تلتزم مؤسسات الدولة والسلطة السياسية في المرحلة الانتقالية بمبادئ الأساسية التالية:

- أ- الشعب مصدر السلطات وأساس الشرعية.
- ب- استقلال سورية وسيادتها ووحدتها، شعباً وأرضاً.

ج - تأصيل فصل السلطات الثلاثة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

د - حماية أساس الديمقراطية المدنية، (وبشكل أساسى حرية التعبير والتنظيم والتجمهر والتعديية السياسية والتداول على السلطة، واللامركزية الإدارية).

ه - التأكيد على أن الوجود القومي الكردي جزء أساسى وتاريخي من النسيج الوطنى السوري، وهو ما يقتضى إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، الأمر الذي لا يتناقض البتة مع كون سورية جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

و - المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حرية الدين والاعتقاد مكفولة في الدستور، وتحترم الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية، مع نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني.

ز - نبذ العنف والتمييز القومي والطائفي والديني والجنسى، والوقوف ضد الإرهاب والاستئصال والفساد، وإلغاء القوانين والقرارات الاستثنائية الصادرة في ظل الدكتاتورية و مباشرة العمل لمعالجة آثارها.

ح - مباشرة مشاريع تنمية مستدامة على الصعيد الوطنى وبشكل خاص المناطق الأكثر حرماناً.

ط - التمسك بالتراب الوطنى وتحرير الأرض السورية، وإقامة علاقات أخوة وتعاون مع الدول العربية وعلاقات متينة ومتكافئة مع الدول الإقليمية، وتعاون واحترام متبادل مع دول العالم، لتأخذ سورية الديمقراطية موقعها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، بما يخدم المصالح الوطنية العليا والأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

ي - الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

ك - الاستفادة من كافة الأطر والطاقات السورية، داخل وخارج البلاد، من أجل إنجاح المرحلة الانتقالية، وبناء الديمقراطية في الجمهورية السورية.

ب شأن المرجعية القانونية والدستورية:

ينبع عن مؤتمر المعارضة لجنة مشتركة للعمل الوطنى تنسق مواقف المعارضة وتوحد نشاطاتها السياسية والحقوقية والإعلامية والدبلوماسية والإغاثية، وتحترم قراراتها الأطراف المشاركة.

رهان غليون: رئيس المجلس الوطنى السوري

هيثم مناع: رئيس هيئة التنسيق الوطنية في المهجر

القاهرة في 30/12/2011 م

أقر الاتفاق بحضور: وليد البني، هيثم المالح، كاترين الثاني، صالح مسلم محمد، محمد حجازي.

المصدر: موقع كلنا شركاء

المصادر: